

و في الحقيقة أنّ الاصل المؤثر التام في الوصول الى ما ذكرناه : تصويرنا اثنينية اللحاظ و الانتقال من اولهما الى ثانيهما و التركيز عليه في الوضع. و الملحوظ ثانيا مطابق دائما مع الموضوع له فلا يكون الا قسمين و هما عامان او خاصان.

1-5. معاني الحروف و حال الوضع و الموضوع له و المستعمل فيه فيها؟

1-5-1. التتبع و بيان الآراء في معاني الحروف

في بيان معاني الحروف ثلاثة مذاهب كلية و هي كون معانيها كالمعاني الاسمية في عالم المفهومية و المعنى بلا اي فرق بينهما. كونها علامات لا معاني لها كالأعراب و كون معانيها غير المعاني الاسمية و ان التفاوت بينهما في الحقيقة و الهوية.

اما الراي الاول و هو راي اتحاد مفهومها مع مفاهيم الاسماء فقيل في بيانه و اقامة دليل عليه :

ان حال المستعمل فيه و الموضوع له فيها، حالهما في الاسماء و ذلك لان الخصوصية المتوهمة ان كانت هي الموجبة لكون المعنى المتخصص بها جزئيا خارجيا فمن الواضح ان كثيرا ما لا يكون المستعمل فيه فيها كذلك بل كليا، و ان كانت هي الموجبة لكونه جزئيا ذهنيا؛ حيث انه لا يكاد يكون المعنى حرفيا الا اذا لوحظ حالة لمعنى آخر و من خصوصياته القائمة به و يكون حاله كحال العرض، فكما لا يكون في الخارج الا في الموضوع كذلك هو لا يكون في الذهن الا في مفهوم آخر و لذا قيل في تعريفه بانه ما دل على معنى في غيره؛ فالمعنى و ان كان لا محالة يصير جزئيا بهذا اللحاظ بحيث يباينه اذا لوحظ ثانيا كما لوحظ اولا و ان كان اللاحظ واحدا الا ان هذا اللحاظ لا يكاد يكون ماخوذا في المستعمل فيه و الا :

- فلا بد من لحاظ آخر متعلق بما هو ملحوظ بهذا اللحاظ بدهاة ان تصور المستعمل فيه مما لا بد منه في استعمال الالفاظ و هو كما ترى.
- مع انه يلزم ان لا يصدق على الخارجيات لامتناع صدق الكلي العقلي عليها حيث لاموطن له الا الذهن.
- فامتنع امتثال مثل "سر من البصرة" الا بالتجريد و الغاء الخصوصية.
- هذا مع انه ليس لحاظ المعنى حالة لغيره في الحروف الا كالحاظه في نفسه في الاسماء و كما لا يكون هذا اللحاظ معتبرا في المستعمل فيه فيها كذلك ذاك اللحاظ في الحروف.

و بالجملة ليس المعنى في كلمة "من" و لفظ الابتداء مثلا الا الابتداء.¹

و الاستنتاج من هذا الكلام يحصل في الارقام هذه :

- ان معنى "من" (مثلا) نفس معنى "الابتداء" و هو كلي طبيعي و هما واحد.
- ان الاستقلال في المفهومية و عدمه غير داخلان في حريم معناهما و هذا سر وحدتهما كما ذكرناه.
- ان الحرف وضع ليستعمل و اريد منه معناه حالة لغيره و بما هو في الغير و وضع غيره ليستعمل و اريد منه معناه بما هو هو.
- استعمال الحرف في مجال استعمال الاسم و عكسه استعمال فيما وضع له و ان كان بغير ما وضع له و هذا دليل عدم صحة استعمال كل مكان الآخر.

¹ كفاية الاصول، ج1، صص 13-15 و ص63؛ لاحظ ايضا درر الفوائد في الحاشية على الفرائد، ص 305 و 306.

• نقد نظرية الاتحاد ببيان عرفت

استشكل على فكرة الاتحاد و بيان الخراساني لها الذي عرفته بملاحظات واردة عليه و غير واردة.

• فمن الايرادات غير الواردة عليه بيان المحقق النائني و هو :

ان حديث اشتراط الواضع - المدلول عليه من كلام الخراساني بوضوح - مما لا محصل له؛ فان الاشتراط المذكور ما لم يرجع الى الجهات الراجعة الى الموضوع او الموضوع له لا دليل على اتباعه.²

(و فيه) ان الخراساني نفسه صرح بان هذا الاشتراط يرجع الى اللفظ و هو الموضوع و لذلك صرح في موضع آخر من كلامه ان استعمال الحرف مكان الاسم و عكسه استعمال بغير ما وضع له و ان لم يكن في غير ما وضع له.³

• و منها : ان المعنى يستحيل ان يكون في حد ذاته لا مستقلا و لا غير مستقل و ليس هذا الا ارتفاع النقيضين!⁴

(و فيه) ان ارتفاع النقيضين في المرتبة غير محال. و المحقق النائني نفسه كان نقل من الخراساني انه قال : المعنى في حد ذاته لا يتصف بالاستقلال و لا بعدمه.⁵ و ذلك مثل ان يقال : ان الانسان في حد ذاته لا موجود و لا معدوم. لا نقول بانه لا بشرط بالنسبة الى الوجود و العدم بل نقول بانه في نفسه ليس الا نفسه و لا شيء من الوجود و العدم اضيف اليه.

• و منها غير ذلك ذكره بعض المحققين⁶ و ناقشناه في الدورة السابقة.

و اما الملاحظات الواردة عليه

• فمنها ما ذكره نفسه استشكالا على بيانه (و دفعه بزعمه مع عدم توفيقه في الدفع) و هو : «ان قلت : على هذا لم يبق فرق بين الاسم و الحرف في المعنى و لزم كون مثل كلمة "من" و لفظ الابتداء مترادفين صح استعمال كل منهما في موضع الآخر و هكذا سائر الحروف مع الاسماء الموضوعية لمعانيها و هو باطل بالضرورة».⁷

² اجود التقريرات، ج1، ص15.

³ كفاية الاصول، ج1، ص63.

⁴ اجود التقريرات بالوصف السابق.

⁵ المصدر، ص14.

⁶ لاحظ محاضرات في اصول الفقه، ج1، ص58؛ و ...

⁷ كفاية الاصول، ج1، ص15.